دار المنظومة
DAR ALMANDUMAH
الرواد في قواعد المعلومات العربية

العنوان:	محددات التنمية البشرية في الجمهورية اليمنية : دراسة احصائية تحليلية
المؤلف الرئيسي:	عيسى، عادل ابراهيم عبدالله
مؤلفين آخرين:	مثنى، عبداللاه صالح(مشرف)
التاريخ الميلادي:	2009
موقع:	عدن
الصفحات:	1 - 110
رقم MD:	587927
نوع المحتوى:	رسائل جامعية
اللغة:	Arabic
الدرجة العلمية:	رسالة ماجستير
الجامعة:	جامعة عدن
الكلية:	كلية العلوم الإدارية
الدولة:	اليمن
قواعد المعلومات:	Dissertations
مواضيع:	الاحصاء، التنمية البشرية، اليمن
رابط:	http://search.mandumah.com/Record/587927

© 2020 دار المنظومة. جميع الحقوق محفوظة.
هذه المادة متاحة بناء على الإتفاق الموقع مع أصحاب حقوق النشر، علما أن جميع حقوق النشر محفوظة. يمكنك تحميل أو طباعة هذه المادة للاستخدام الشخصي فقط، ويمنع النسخ أو التحويل أو النشر عبر أي وسيلة (مثل مواقع الانترنت أو البريد الالكتروني) دون تصريح خطي من أصحاب حقوق النشر أو دار المنظومة.

الجمهورية اليمنية
جامعة عدن
كلية العلوم الإدارية
قسم الإحصاء و المعلوماتية

محددات التنمية البشرية في الجمهورية اليمنية

(دراسة إحصائية – تحليلية)

رسالة مقدمة إلى مجلس كلية العلوم الإدارية

جامعة عدن

لاستكمال متطلبات درجة الماجستير في الإحصاء

مقدم الرسالة

عادل إبراهيم عبدالله عيسى

المشرف العلمي

د. عبداللاه صالح مثنى

أستاذ الإحصاء المشارك

1430 هـ - 2009م

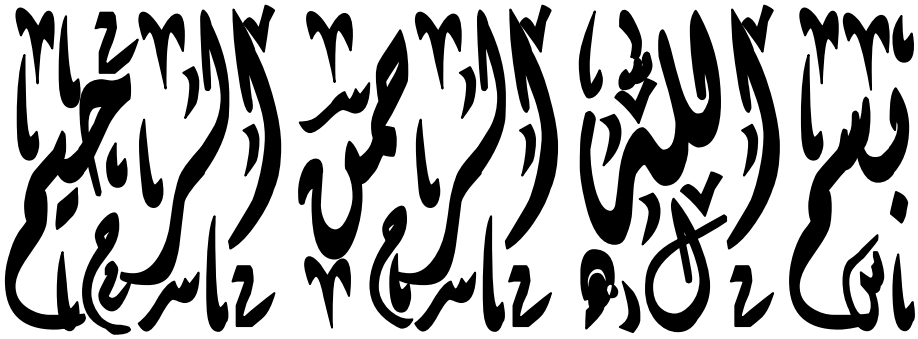
بسم الله الرحمن الرحيم

تشهيد لجنة المناقشة

نشهد نحن أعضاء لجنة المناقشة أننا قد اطلعنا على هذه الرسالة المقدمة من الطالب عادل إبراهيم عبدالله عيسى، الموسومة بـ "محددات التنمية البشرية في الجمهورية اليمنية" بجميع محتوياتها و بما لها من صلة بموضوعاتها و قررنا إجازتها كجزء من متطلبات الحصول على الماجستير في الإحصاء.

(نوقشت هذه الرسالة بتاريخ 2009/1/14م و أجيزت)

رئيس و أعضاء لجنة المناقشة:

الاسم: أ. مشارك. د. عبدالله صالح مثنى	رئيس لجنة المناقشة	التوقيع:
الاسم: أ. مشارك. د. علي احمد السقاف	عضو لجنة المناقشة	التوقيع:
الاسم: أ. مساعد. د. احمد محمد الرباصي	عضو لجنة المناقشة	التوقيع:

شهادة الخبير اللغوي

أشهد بأن الرسالة الموسومة بـــ:

محددات التنمية البشرية في الجمهورية اليمنية

قد جرت مراجعتها من الناحية اللغوية بإشرافي

و لأجله وقعت .....

عبد الكريم سالم الحنكي

مترجم أول و رئيس شعبة الألسنة و اللهجات اليمنية

و منقح و مصحح لغوي

مركز البحوث و الدراسات اليمنية

جامعة عدن

ملاحظة هامة: هذه الشهادة ضرورية كإثبات لمراجعة رسالة الماجستير لغويا لتجنب الأخطاء اللغوية و الإملائية أثناء المناقشة.

تشهيد المشرف

أشهد أن هذه الرسالة قد أنجزت تحت إشرافي بمراحلها كافة و أرشحها للمناقشة كجزء من متطلبات الحصول على درجة الماجستير في كلية العلوم الإدارية تخصص إحصاء.

المشرف العلمي:

أستاذ الإحصاء المشارك

الدكتور: عبداللاه صالح مثنى

عدن بتاريخ: 2009/1/14م.

بناء على توصية المشرف أرشح هذه الرسالة للمناقشة.

الدكتور: علي أحمد السقاف

رئيس قسم الإحصاء و المعلوماتية

عدن بتاريخ: 2009/1/14م.

تشهيد لجنة المناقشة

نشهد نحن أعضاء لجنة المناقشة أننا قد اطلعنا على هذه الرسالة المقدمة من الطالب عادل إبراهيم عبدالله عيسى، الموسومة بـ "محددات التنمية البشرية في الجمهورية اليمنية" بجميع محتوياتها و بما لها من صلة بموضوعاتها و قررنا إجازتها كجزء من متطلبات الحصول على الماجستير في الإحصاء.

(نوقشت هذه الرسالة بتاريخ 2009/1/14م و أجيزت)

رئيس و أعضاء لجنة المناقشة:

الاسم: أ. مشارك. د. عبداللاه صالح مثنى	**رئيس لجنة المناقشة**	**التوقيع:**
الاسم: أ. مشارك. د. علي احمد السقاف	**عضو لجنة المناقشة**	**التوقيع:**
الاسم: أ. مساعد. د. احمد محمد الرباصي	**عضو لجنة المناقشة**	**التوقيع:**

شهادة الخبير اللغوي

أشهد بأن الرسالة الموسومة بـــ:

محددات التنمية البشرية في الجمهورية اليمنية

قد جرت مراجعتها من الناحية اللغوية بإشرافي

و لأجله وقعت .....

عبد الكريم سالم الحنكي

مترجم أول و رئيس شعبة الألسنة و اللهجات اليمنية
و منقح و مصحح لغوي

مركز البحوث و الدراسات اليمنية

جامعة عدن

<u>ملاحظة هامة:</u> هذه الشهادة ضرورية كإثبات لمراجعة رسالة الماجستير لغويا لتجنب الأخطاء اللغوية و الإملائية أثناء المناقشة.

الإهداء

إلى الأعزاء:

والدي،

والدتي،

أخي،

زوجتي،

شكراً و تقديراً لكم...

شكر و تقدير

الحمد و الشكر لله الذي أعانني و وفقني في إنهاء هذه الدراسة. و بهذه المناسبة يطيب لي أن أتوجه بالشكر و التقدير إلى الأخ و الأستاذ العزيز الدكتور عبداللاه صالح مثنى الذي اشرف على انجاز هذه الدراسة بمختلف مراحلها. حيث شاركني بأفكاره و آرائه و أمدني باقتراحاته و توجيهاته و نصائحه و كذلك بمختلف المصادر و المراجع العلمية التي ساعدتني في انجاز هذه الدراسة.

و أتوجه بالشكر و التقدير إلى العاملين في مكتبة كلية العلوم الإدارية - جامعة عدن، و المكتبة المركزية - جامعة عدن، و مكتبة مركز المرأة - جامعة عدن، و مكتبة مركز البحوث و الدراسات اليمنية - جامعة عدن، و مكتبة وزارة التخطيط و التعاون الدولي - فرع عدن، و الجهاز المركزي للإحصاء - صنعاء، و وزارة التخطيط و التعاون الدولي - صنعاء، و البنك الدولي - صنعاء، و برنامج الأمم المتحدة الإنمائي - صنعاء لتعاونهم معي في تزويدي بالكتب و المراجع العلمية ذات الصلة بالبحث.

و أتوجه بشكر خاص إلى الأستاذ علي فضل طه مدير عام الإحصاءات الاجتماعية و المدير التنفيذي لمشروع تطوير كتاب الإحصاء الذي زودني بإصدارات الجهاز المركزي للإحصاء، و الأستاذ الشاعر و اللغوي عبد الكريم سالم الحنكي الذي اشرف على التنقيح و التصحيح اللغوي لهذه الدراسة، و الأساتذة أعضاء لجنة المناقشة.

و أخيرا أتقدم بشكري و تقديري إلى كل من ساعدني و ساندني و قدم لي المشورة و العون في انجاز هذه الدراسة.

فهرس المحتويات

م	الموضوع	الصفحة
	تشهيد المشرف	I
	تشهيد لجنة المناقشة	II
	شهادة الخبير اللغوي	III
	الإهداء	IV
	شكر و تقدير	V
	الفهرس	X-VI
	مدخل الدراسة	XVIII-XI
1	الفصل الأول: التنمية البشرية و السكان	32-1
1-1	المبحث الأول: التنمية البشرية: المفهوم و النشأة	11-2
2-1	المبحث الثاني: أهمية التنمية البشرية	16-12
3-1	المبحث الثالث: قياس التنمية البشرية	20-17
1-3-1	دليل التنمية البشرية	18-17
2-3-1	دليل الفقر البشري	19-18
3-3-1	دليل التنمية المرتبط بنوع الجنس	20-19
4-3-1	مقياس تمكين المرأة	20
4-1	المبحث الرابع: حجم السكان و معدل النمو السكاني	32-21
1-4-1	الوضع السكاني في العالم	24-21
2-4-1	الوضع السكاني في اليمن	32-25
2	الفصل الثاني: التنمية البشرية في الجمهورية اليمنية: نظرة إجمالية	90-33
1-2	المبحث الأول: الاتجاهات العامة للتنمية البشرية في الجمهورية اليمنية	69-34
1-1-2	الأبعاد الأساسية للتنمية البشرية	44-34
2-1-2	مستوى التنمية البشرية في محافظات الجمهورية اليمنية	55-45
3-1-2	الفقر البشري و فقر الدخل	65-56
4-1-2	مستوى التنمية البشرية حسب الجنس	69-66

فهرس المحتويات

م	الموضوع	الصفحة
2-2	المبحث الثاني: النمو الاقتصادي و أولويات الإنفاق العام	80-70
1-2-2	النمو الاقتصادي	76-70
1-1-2-2	النمو الاقتصادي خلال الفترة 1991-1994م	71-70
2-1-2-2	النمو الاقتصادي خلال الفترة 1995-2000م	73-71
3-1-2-2	النمو الاقتصادي خلال الفترة 2001-2005م	74-73
2-2-2	أولويات الإنفاق العام	80-77
3-2	المبحث الثالث: التعليم	87-81
1-3-2	التعليم العام	83-82
2-3-2	التعليم الجامعي	86-84
4-2	المبحث الرابع: الصحة	90-88
3	الفصل الثالث: العوامل المؤثرة على دليل التنمية البشرية في الجمهورية اليمنية	96-91
1-3	صياغة النموذج	93
2-3	تحليل مصفوفة الارتباط	94
3-3	نتائج تقدير النماذج	96-95
	التوصيات	99-97
	الملاحق	102-100
	المراجع و المصادر	110-103

فهرس جداول البيانات

م	الموضوع	الصفحة
1	الفصل الأول	
1-1	بلدان أفريقيا جنوب الصحراء التي ظلت تواجه ارتدادات في مجال التنمية البشرية، خلال الفترة 1990-2005م	7
2-1	اتجاهات التنمية البشرية في بلدان شرق أوربا و وسطها و رابطة الدول المستقلة (دول الاتحاد السوفيتي سابقا)، خلال الفترة 1986-2006م	9
3-1	مؤشرات الأبعاد الأساسية للتنمية البشرية في بلدان شمال أوربا مقارنة بالبلدان الصناعية ذات الدخل المرتفع، و بلدان التنمية البشرية المرتفعة، و بلدان الدخل المرتفع لعام 2005م	14
4-1	اتجاهات دليل التنمية البشرية و نصيب الفرد من الدخل القومي الإجمالي في بلدان آسيا، خلال الفترة 1975-2005م	15
5-1	مقارنة المؤشرات الأساسية للتنمية البشرية لمجموعة من البلدان النامية مع كل من الدول الصناعية و العالم لعام 2006م	16
6-1	معالم أهداف لحساب دليل التنمية البشرية	17
7-1	الاتجاهات السكانية في العالم، خلال الفترة 2005-2050م	24
8-1	أهم مؤشرات السكان في اليمن، خلال الفترة 1994-2004م	26
2	الفصل الثاني	
1-2	مقارنة مؤشرات الأبعاد الأساسية للتنمية البشرية في كل من شطري اليمن (سابقا) مع بلدان الشرق الأوسط و شمال أفريقيا، و العالم، خلال النصف الثاني من عقد الثمانينات.	34
2-2	تقدير تكلفة الفرص الضائعة نتيجة لارتفاع المخاطر الجغرافية السياسية في اليمن، خلال الفترة 1990-2002م	37
3-2	مقارنة مؤشرات الأبعاد الأساسية للتنمية البشرية في اليمن مع كل من أيسلندا، و الكويت، و سيراليون لعام 2005م	40
4-2	اتجاهات مؤشرات الأبعاد الأساسية للتنمية البشرية في اليمن، خلال الفترة 1995-2005م	41
5-2	مقارنة اتجاهات مؤشرات الأبعاد الأساسية للتنمية البشرية في اليمن مع كل من الدول العربية و العالم، خلال الفترة 1995-2005م	43
6-2	مؤشرات الأبعاد الأساسية للتنمية البشرية في محافظات الجمهورية اليمنية لعام 2003م	47
7-2	متوسط الدخل و الإنفاق الشهري للفرد حسب محافظات الجمهورية اليمنية وفقا لنتائج مسح ميزانية الأسرة لعام 2006/2005م.	50

فهرس جداول البيانات

م	الموضوع	الصفحة
8-2	مؤشرات الخدمات التعليمية و الخدمات الصحية حسب محافظات الجمهورية اليمنية لعام 2006م	51
9-2	مؤشرات البنية التحتية حسب محافظات الجمهورية اليمنية لعام 2004م	53
10-2	المشاريع الاستثمارية قيد التنفيذ و المنفذة حسب محافظات الجمهورية اليمنية لعام 2006م	55
11-2	اتجاهات الفقر في اليمن، خلال الفترة 1998-2005/2006م	60
12-2	مؤشرات الفقر حسب محافظات الجمهورية اليمنية لعام 2005/2006م	61
13-2	مقارنة مؤشرات الفقر البشري و فقر الدخل في اليمن مع كل من بربادوس، و فلسطين، و موريتانيا، و تشاد لعام 2005م	63
14-2	اتجاهات مؤشرات الفقر البشري و فقر الدخل في اليمن، خلال الفترة 1995-2005م	64
15-2	مقارنة مؤشرات الأبعاد الأساسية للتنمية البشرية للإناث و الذكور في اليمن مع كل من الكويت، و أيسلندا، و سيراليون لعام 2005م	67
16-2	اتجاهات مؤشرات دليل التنمية المرتبط بنوع الجنس في اليمن، خلال الفترة 1995-2005م	68
17-2	أهم المؤشرات الاقتصادية في اليمن، خلال الفترة 1991-2005م	75
18-2	أولويات الإنفاق العام في اليمن، خلال الفترة 1995-2005م	79
19-2	مؤشرات التعليم و انتشار تكنولوجيا المعلومات في اليمن، خلال الفترة 1995-2005م	87
20-2	إجمالي المنشآت الصحية الحكومية بأنواعها و أهم المؤشرات الصحية في اليمن، خلال الفترة 1995-2005م	90
3	الفصل الثالث	
1-3	المتغيرات الداخلة في التحليل	93
2-3	مصفوفة الارتباط بين المتغيرات الداخلة في التحليل	94

فهرس الأشكال البيانية

م	الموضوع	الصفحة
1	الفصل الأول	
1-1	نسبة التغير في سكان العالم، خلال الفترة 2005-2050م	24
2-1	تطور حجم سكان اليمن، خلال الفترة 1994-2050م	26
3-1	اتجاهات معدلات وفيات الرضع و وفيات الأطفال دون سن الخامسة و العمر المتوقع في اليمن، خلال الفترة 1994-2050م	30
4-1	نسبة السكان الذين يستطيعون الوصول إلى الخدمات الأساسية في المناطق الريفية و الحضرية في اليمن لعام 1999م	32
2	الفصل الثاني	
1-2	قيم أدلة التنمية البشرية و أدلة أبعادها الأساسية في كل من اليمن، و أيسلندا، و الكويت، و سيراليون لعام 2005م	40
2-2	اتجاهات دليل التنمية البشرية و أدلة أبعاده الأساسية في اليمن، خلال الفترة 1995-2025م	42
3-2	التقدم المحرز في قيم أدلة التنمية البشرية في كل من اليمن و الدول العربية و العالم، خلال الفترة 1995-2005م	44
4-2	قيم أدلة التنمية البشرية في محافظات الجمهورية اليمنية لعام 2003م	50
5-2	المشاريع الاستثمارية قيد التنفيذ و المنفذة حسب محافظات الجمهورية اليمنية لعام 2006م	55
6-2	التفاوت في صحة الأمهات و الأطفال بين أفقر و أغنى 20% من السكان في اليمن لعام 1997م	62
7-2	اتجاهات أدلة التنمية البشرية و الفقر البشري و التنمية المرتبط بنوع الجنس في اليمن، خلال الفترة 1995-2005م	69
8-2	معدلات نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي في اليمن، خلال الفترة 1991-2005م	76
9-2	الإنفاق على القطاعين الاجتماعي و الدفاعي/الأمني في اليمن، خلال الفترة 1995-2005م.	80

مدخل الدراسة

المقدمة:

عرفت البشرية، في النصف الثاني من القرن العشرين، نموا لم يسبق له مثيل في الاقتصاد العالمي. فقد نمت الاقتصاديات في العالم نموا هائلا، أكان في البلدان المتقدمة أو في البلدان النامية. و كانت الأيديولوجيا السائدة تنظر إلى النمو على أنه في جوهره أمر جيد للمجتمعات البشرية؛ فهو يخلق الوظائف و يزيد الدخل و السلع و يوفر الخدمات الضرورية للناس. لكن مع بداية عقد السبعينات من القرن الماضي بدأ يتضح أن النمو الاقتصادي لم يؤد إلى التخفيف من انتشار الفقر بل زاد من اتساع الفجوة بين البلدان الصناعية الغنية في الشمال و البلدان الفقيرة في الجنوب. لهذا بدأت في الظهور نظريات جديدة تركز على ضرورة توجيه النمو الاقتصادي لتحقيق الاحتياجات الإنسانية الأساسية و تحسين نوعية الحياة و التنمية البشرية. فمؤشر نصيب الفرد من الناتج القومي الإجمالي، رغم أهميته، لم يعد المقياس الوحيد المعبر عن مستوى المعيشة أو الرفاه المستدام، لذا تطلب البحث عن مؤشرات أخرى تكون أكثر تعبيرا عن نوعية الحياة في بلد ما. إذ أن نوعية الحياة الإنسانية يمكن أن تكون سيئة نسبيا في بلدان يعلو فيها نصيب الفرد من الدخل، بينما يمكن أن تكون نوعية الحياة جيدة نسبيا في بلدان يتأرجح فيها نصيب الفرد من الدخل حول معدلات متوسطة.

و في عام 1990م بدأ برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في نشر تقارير سنوية عن التنمية البشرية في العالم، تلقي الضوء على الحياة الفعلية التي يحياها الناس، تحت إشراف ثلاثة من كبار علماء الاقتصاد، هم: العالم الباكستاني الراحل محبوب الحق، و العالمان الهنديان أماراتيا صن، الحائز على جائزة نوبل في الاقتصاد لعام 1998، و أناند سودهير؛ و ذلك إبان عملهم في البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة. و تميزت هذه التقارير بمعالجتها لمختلف القضايا على الصعيد العالمي. و بالإضافة إلى ذلك، فقد اشتملت هذه التقارير على مقاييس مبتكرة لقياس التنمية البشرية منها دليل التنمية البشرية (HDI) الذي عرض لأول مرة في التقرير الدولي للتنمية البشرية لعام 1990م، و دليل التنمية المرتبط بنوع الجنس (GDI) و مقياس التمكين المرتبط بنوع الجنس (GEM) اللذان عرضا لأول مرة في التقرير الدولي للتنمية البشرية لعام 1995م، و دليل الفقر البشري (HPI) الذي عرض لأول مرة في التقرير الدولي للتنمية البشرية لعام 1997م. و لقد استحوذت هذه المؤشرات على اهتمام واسع على المستوى العالمي. أما الهدف الذي توخاه برنامج الأمم المتحدة للتنمية بمجهوده هذا، فهو تخطي السلبيات التي رافقت استخدام مؤشر نصيب الفرد من إجمالي الناتج القومي كمؤشر وحيد لقياس رفاه الإنسان.

و دليل التنمية البشرية هو مقياس لمعدل الانجازات في بلد ما، في ثلاثة أبعاد أساسية هي: الصحة و التعليم و الدخل.

و جدير بالذكر هنا أن التنمية البشرية تجمع ما بين عدد من الأهداف ـ ذات الجوانب أو الأبعاد المختلفة ـ و هي: أولا، رفع معدل النمو الاقتصادي، و يمثل الجانب الاقتصادي في عملية التنمية؛ ثانيا، الحد من الفقر المطلق أو المدقع، و يمثل الجانب الاجتماعي في عملية التنمية؛ ثالثا، الحيلولة دون استمرار تدهور الظروف البيئية، و هو ما يمثل بعدا بيئيا في عملية التنمية؛ رابعا، توسيع نطاق اختيار الناس، و الذي يمثل الجانب و البعد البشري في عملية التنمية، أي التنمية البشرية.

و ما أن استهلت الألفية الجديدة حتى كانت التنمية البشرية قد حازت مكانة بالغة الأهمية في مختلف "الأجندات" الدولية و الإقليمية و الوطنية من خلال زيادة التركيز على جودة حياة الناس، و ليس على حياتهم فقط. و تأكيدا لهذا الاهتمام فقد عقدت الأمم المتحدة مؤتمر قمة عالمي بمشاركة 147 رئيس دولة و حكومة في شهر سبتمبر من عام 2000م، سمي بمؤتمر قمة الأمم المتحدة للألفية. و قد صدر عن هذا المؤتمر إعلان الأمم المتحدة بشأن الألفية الذي اعتمدته الجمعية العامة للأمم المتحدة. و يشتمل إعلان الألفية على ثمانية أهداف عرفت بوسم "الأهداف الإنمائية الألفية"، و حدد لكل هدف بعض الغايات المكملة و المفترض تحقيقها بحلول عام 2015م، و وضع لكل غاية عدد من المؤشرات لقياس التقدم المحرز في تحقيقها، بحيث أصبحت الأهداف الإنمائية للألفية عبارة عن قائمة من الأهداف و الغايات المنشودة التي تعتبر هي المقاصد الرئيسة للتنمية في القرن الحادي و العشرين. و هذه الأهداف الإنمائية الثمانية هي: الهدف الأول: القضاء على الفقر المدقع و الجوع؛ الهدف الثاني: تحقيق تعميم التعليم الابتدائي؛ الهدف الثالث: تعزيز المساواة بين الجنسين و تمكين المرأة؛ الهدف الرابع: تخفيض معدل وفيات الأطفال؛ الهدف الخامس: تحسين صحة الأمهات؛ الهدف السادس: مكافحة فيروس نقص المناعة البشرية/الايدز و الملاريا و غيرهما من الأمراض؛ الهدف السابع: ضمانة الاستدامة البيئية؛ الهدف الثامن: تطوير شراكة عالمية في مجال التنمية.

و في الجمهورية اليمنية تركزت جهود الدولة، و تحديدا منذ عام 1995م، على تحسين مستوى التنمية البشرية من خلال تبنيها حزمة من السياسات منها بناء أجهزة و مؤسسات الدولة، و تنفيذ الإصلاحات الإدارية و الاقتصادية، و تعزيز اللامركزية، و توسيع المشاركة الشعبية، و زيادة التعاون بين القطاعين الخاص و العام و إشراك القطاع الخاص على نحو أكبر في الاستراتيجيات و السياسات العامة و التي تم إدراجها في خطط و استراتيجيات و برامج التنمية. و مع بداية الألفية الجديدة، اتجهت جهود الدولة في اليمن، و أهداف استراتيجيات

التنمية و خططها، نحو تحقيق الغاية الأهم في الرؤية الاستراتيجية 2001-2025م، و هي تحسين مستوى التنمية البشرية بالقدر الذي يضمن تحقيق اليمن مستويات التنمية البشرية للدول متوسطة الدخل بحلول عام 2025م و تحقيق أهداف التنمية الألفية في عام 2015م و تطبيق الالتزامات السبعة المنبثقة عن برنامج العمل لصالح أقل البلدان نموا للعقد 2001-2010م.

أ- مشكلة الدراسة:

لقد تراجع التقدم الذي تم سابقا في مجال التنمية البشرية في الجمهورية اليمنية، حيث تراجع التقدم المحرز في قيمة دليل التنمية البشرية من 9.2% خلال الفترة 1990-1995م إلى 7.7% خلال الفترة 1995-2000م و إلى 7.4% خلال الفترة 2000-2005م، رغم انتقال اليمن إلى مجموعة بلدان التنمية البشرية المتوسطة في عام 2005م. و نتيجة لذلك فقد اتفقت آراء الجهات الحكومية اليمنية و الجهات الدولية حول عدم احتمالية تحقيق اليمن غالبية أهداف التنمية الألفية بحلول عام 2015م، مما سيؤثر سلبا على تطور مستوى التنمية البشرية فيها.

و تأسيسا على ذلك، فإن مشكلة الدراسة تكمن في تدني مستوى التنمية البشرية في اليمن، التي جاءت في المرتبة 153 ضمن 177 دولة شملها تقرير التنمية البشرية الدولي لعام 2008/2007.

ب- أهمية الدراسة:

تنبع أهمية هذه الدراسة من أهمية التنمية البشرية نفسها، في المجتمع الإنساني المعاصر؛ حيث أشارت اللجنة الاقتصادية و الاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا) في دراستها "أثر المتغيرات الاقتصادية على البعد الاجتماعي للتنمية: التعليم و الصحة"، الصادرة في عام 2005م، إلى مجموعة من الأسباب التي تفسر تلك الأهمية: أولا، التنمية البشرية هي هدف بحد ذاتها؛ ثانيا، إنها جذابة اقتصادياً لأنها وسيلة لتحقيق إنتاجية أعلى؛ ثالثا، إنها جذابة اجتماعيا لأن تخفيف الفقر يساهم في تكوين المجتمع المدني الصحي، و الديمقراطية، و الاستقرار الاجتماعي؛ رابعا، إنها جذابة سياسيا لأنها يمكن أن تقلل الاضطرابات الأهلية و تعزز الاستقرار السياسي.

و بناء على ما تقدم فإن التنمية البشرية، و التي يعبر عنها بدليل التنمية البشرية، تتأثر بمجموعة من المؤشرات الاقتصادية و الاجتماعية. و دراسة هذه المؤشرات و تحليلها يعتبر عنصرا مهما للوقوف على نوعية و اتجاه العلاقة بين هذه المؤشرات و مستوى التنمية البشرية. و تستمد هذه الدراسة أهميتها الخاصة من حقيقة أنها تتناول تلك المؤشرات و معطياتها في الجمهورية اليمنية بالدرس و التحليل، وصولا إلى معرفة أسباب تدني مستوى التنمية البشرية فيها و كيفية تحسينها.

ج- **أهداف الدراسة:**

تهدف هذه الدراسة إلى ما يلي:

1. **دراسة واقع التنمية البشرية في اليمن للتعرف على اتجاهاتها و إبراز التطور الكمي لمؤشراتها الأساسية؛**
2. **تحديد المؤشرات الاقتصادية و الاجتماعية ذات التأثير المباشر على مستوى التنمية البشرية في اليمن و رصد إسهامها إيجابا أو سلبا على مستوى التنمية البشرية؛**
3. **تحليل العلاقة بين المؤشرات الاقتصادية و الاجتماعية من جهة، و التنمية البشرية من جهة أخرى؛**
4. **الوصول إلى جملة من الاستنتاجات و التوصيات الضرورية لتحسين مستوى التنمية البشرية مستقبلا، في اليمن.**

د- **منهج الدراسة و أساليب المعالجة الإحصائية و القياسية:**

إن طبيعة هذه الدراسة، و توخيها الموضوعية و الإحاطة الأكاديمية بمشكلتها بغية الإسهام الجاد في المعالجة الناجعة لها، قد حتمت استخدام المناهج العلمية التالية:

1. **المنهج التاريخي؛**
2. **المنهج الوصفي؛**
3. **المنهج الاستدلالي.**

و لقد تمت المعالجة الإحصائية و القياسية للبيانات باستخدام برنامج SPSS، و المعادلات الإحصائية المناسبة.

ه- **حدود الدراسة:**

1. **الحدود المكانية: الجمهورية اليمنية.**
2. **الحدود الزمانية: الفترة الزمنية من عام 1995م إلى عام 2005م.**

و- **الدراسات السابقة:**

(أفراح الرزامي، 2004) في دراستها "دراسة إحصائية لمقياس التنمية البشرية HDI مع تطبيق عملي" حيث ركزت هذه الدراسة على اقتراح أنموذج إحصائي لتقييم كفاءة الأداء في مجال الصحة و التعليم و الدخل مع إضافة مؤشر جديد يمثل تكنولوجيا المعلومات، و ذلك باختيار عدد من المتغيرات (تم اختيار 18 مؤشرا، 5 للجانب الصحي و 5 للجانب التعليمي و 4 لجانب الدخل و 4 لجانب تكنولوجيا المعلومات) ذات العلاقة بالمجالات سابقة الذكر كمدخلات و مخرجات لإنتاج مجموعة مؤشرات تمثل: مؤشر الدخل (WI)، و مؤشر التعليم (EI)، و مؤشر الصحة

(HI)، و مؤشر تكنولوجيا المعلومات (TI) و تحسب منفصلة باستخدام أنموذج إحصائي غير خطي لتقييم كفاءة الأداء لـ 157 بلدا، و ذلك عن طريق استخدام التحليل المغلف للبيانات (DEA) لإيجاد أوزان تبين الأهمية النسبية لهذه المؤشرات، و من ثم جمع هذه المؤشرات في متوسط موزون يمثل مقياس التنمية البشرية المقترح، و أخيرا اختبار المعنوية الإحصائية لهذا المقياس. و وفقا لهذه الدراسة جاءت اليمن بالترتيب 133 ضمن 157 بلدا مما يؤكد تدني مستوى التنمية البشرية فيها.[1]

و تتفق النتائج التي توصلنا إليها في دراستنا هذه مع ما توصلت إليه الرزامي في دراستها الآنفة الذكر؛ حيث يظهر - في كلا الدراستين - تدني مستوى التنمية البشرية في اليمن. بيد إن وجها من الاختلاف بين الدراستين يتمثل في الأسلوب الإحصائي المستخدم، حيث استخدم في الدراسة السابقة أنموذج إحصائي غير خطي، المتمثل في طريقة التحليل المغلف للبيانات. بينما تم استخدام طريقة الانحدار الخطي المتعدد، في دراستنا هذه. أما الاختلاف الآخر فقد تمثل في اختيار المؤشرات الداخلة في التحليل الإحصائي، حيث اعتمدنا في هذه الدراسة على أدلة الأبعاد الأساسية للتنمية البشرية.

(عبداللاه مثنى، 2006) في دراسته " تنمية الموارد البشرية في الجمهورية اليمنية" أشار إلى التحديات التي تواجه هذه العملية من خلال استعراض أهم المؤشرات الاقتصادية و الديمغرافية و التعليمية و الصحية في اليمن. و توصلت الدراسة إلى أن تدهور المؤشرات الاقتصادية، و ما رافقه من انخفاض في المؤشرات التعليمية و الصحية في ظل ارتفاع معدل النمو السكاني، قد أثر سلبا على مستوى التنمية البشرية، و تجلى ذلك في تصنيف اليمن ضمن بلدان التنمية البشرية المنخفضة في عام 2002م.[2]

و يتفق مع هذه الدراسة ما توصلنا إليه في دراستنا هذه؛ حيث أن ارتفاع معدل النمو السكاني و انخفاض دخل الفرد و ما رافقهما من انخفاض في المؤشرات التعليمية و الصحية قد أسهم في انخفاض مستوى التنمية البشرية في اليمن.

(عبد القادر عابد، 2001) في دراسته "تنمية الموارد البشرية في اليمن في ضوء مفهوم التنمية البشرية" أظهر التحديات التي تواجه هذه العملية من خلال استعراض و تحليل أهم المؤشرات التعليمية و الصحية في اليمن. ففي الجانب التعليمي توصلت الدراسة إلى ضعف الكفاءة الداخلية للنظام التعليمي و الذي يعود إلى الهدر الناجم عن نسب التسرب العالية و قصور المناهج و عدم ملاءمتها للواقع التعليمي. أما في الجانب الصحي فقد توصلت الدراسة إلى تدني

---

[1] الرزامي، أفراح يحيى محمد، (2004)، دراسة إحصائية لمقياس التنمية البشرية HDI مع تطبيق عملي، أطروحة دكتوراه غير منشورة مقدمة إلى قسم الإحصاء، كلية الإدارة و الاقتصاد، الجامعة المستنصرية، بغداد، ص 2، 96.

[2] مثنى، عبداللاه صالح، (2006)، تنمية الموارد البشرية في الجمهورية اليمنية، مجلة شؤون العصر، المركز اليمني للدراسات الاستراتيجية، السنة العاشرة – العدد: الثالث و العشرون، صنعاء، ص 32-33.

المستوى الصحي العام للسكان بسبب النمو السكاني السريع و ندرة المياه عموما، و مياه الشرب بوجه خاص؛ بالإضافة إلى الإنفاق المتدني على القطاع الصحي.[1]

و الاتفاق بين ما تم التوصل إليه في هذه الدراسة و ما تم التوصل إليه في دراستنا المقدمة هنا، يتمثل – كذلك – في ضعف المؤشرات التعليمية و الصحية في اليمن و انعكاس هذا الضعف سلبا على مستوى التنمية البشرية في اليمن.

(محمد باقر، 1997) في دراسته "قياس التنمية البشرية مع إشارة خاصة إلى الدول العربية" قاس التنمية البشرية لـ 17 بلدا عربيا اعتمادا على ثلاثة جوانب هي الجانب الاقتصادي و الجانب الاجتماعي و الجانب الإنساني، حيث حسبت الأدلة على مستوى جوانب التنمية البشرية الثلاثة و على مستوى مجمل التنمية البشرية. و تم اختيار 43 مؤشرا، 13 للجانب الاقتصادي و 21 للجانب للاجتماعي و 9 للجانب الإنساني. و من بين تلك المؤشرات جميعا، تم انتقاء المؤشرات التي ثبت أنها الأكثر كفاءة لحساب أدلة الجوانب الثلاثة و لحساب دليل التنمية البشرية. و وفقا لهذه الدراسة جاءت اليمن بالترتيب 16 ضمن 17 بلدا.[2]

و تتفق دراستنا مع هذه الدراسة، من حيث النتائج المتوصل إليها، و المتمثلة في تدني مستوى التنمية البشرية في اليمن. أما الاختلاف بين الدراستين، فقد تمثل في الطرائق الإحصائية المستخدمة في كل منهما، حيث استخدمت في دراسة باقر طريقة تحليل المركبات الأساسية؛ و كذلك في عدد المؤشرات المختارة، حيث اعتمدت دراستنا على أدلة الأبعاد الأساسية للتنمية البشرية.

(محمد شاهر، 2002) في دراسته "الآثار الاقتصادية للعلاقة المتبادلة بين البطالة و التضخم و انعكاساتها على التنمية البشرية في اليمن" أشار إلى أن ارتفاع معدلي البطالة و التضخم قد سببا آثارا سلبية في مجالات الحياة كافة، و تحديدا في المجال الاقتصادي، و ذلك في ظل العلاقة المتبادلة بين هذين المؤشرين و التي انعكست بدورها على مختلف مكونات التنمية البشرية. لذلك ظلت اليمن في مؤخرة الترتيب مع البلدان ذات التنمية البشرية المنخفضة، حسب دليل التنمية البشرية لعام 1998م.[3]

و لقد توصلنا إلى ذات ما توصلت إليه هذه الدراسة؛ حيث أن ارتفاع معدلات البطالة و التضخم في اليمن، و التي تعتبر من أهم المؤشرات الاقتصادية، كان له تأثير سلبي على الوضع الاجتماعي. و لقد تمثل ذلك في تدني مستوى التنمية البشرية في اليمن.

---

[1] عابد، عبد القادر عثمان محمد، (2001)، تنمية الموارد البشرية في اليمن في ضوء مفهوم التنمية البشرية، المؤتمر الخامس لرجال المال و الأعمال – تحديات الاستثمار و تنمية الموارد البشرية في اليمن، الغرفة التجارية و الصناعية، عدن، ص 8، 17.

[2] باقر، حسين محمد، (1997)، قياس التنمية البشرية مع إشارة خاصة إلى الدول العربية، اللجنة الاقتصادية و الاجتماعية لغربي آسيا، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، سلسلة دراسات التنمية البشرية رقم (5)، نيويورك، ص 1، 69.

[3] شاهر، محمد سعيد، (2002)، الآثار الاقتصادية للعلاقة المتبادلة بين البطالة و التضخم و انعكاساتها على التنمية البشرية في اليمن، الندوة العلمية حول البطالة في اليمن الواقع و تحديات المستقبل، عدن، ص 227، 242.

(سعاد عبد الرحيم، و ابتهاج الخيبة، 2007) في دراستهما "واقع المرأة و تأثيره على مؤشرات التنمية البشرية" أظهرتا الوضع (المأساوي) الذي تعيشه المرأة اليمنية و ذلك من خلال استعراض أهم المؤشرات الاقتصادية و الاجتماعية التي تتعلق بوضع المرأة و تأثير هذه المؤشرات على مستوى التنمية البشرية في اليمن. و توصلت الدراسة إلى أن ضعف دور المرأة في عملية التنمية الاقتصادية ـ الاجتماعية قد أثر سلبا على مؤشرات التنمية البشرية في اليمن.[1]

و نتفق مع ما تم التوصل إليه في هذه الدراسة من حيث الفجوات الشاسعة بين الذكور و الإناث في مختلف المجالات، و تحديدا في الأبعاد الأساسية للتنمية البشرية، و لقد تمثل ذلك في تدني دليل التنمية المرتبط بنوع الجنس في اليمن.

(الإسكوا، 2005) في دراستها "أثر المتغيرات الاقتصادية على البعد الاجتماعي للتنمية: التعليم و الصحة" بينت العلاقة بين النمو الاقتصادي و المؤشرات الاجتماعية في 11 بلدا في الإسكوا و تأثيرها على مستويات التنمية البشرية في هذه البلدان. و تشمل المؤشرات التي استخدمت تقديرات مقارنة دولية للناتج المحلي الإجمالي للفرد الواحد، مقاسا بما يعادل القوة الشرائية للعام 1995، و الإنفاق الاجتماعي، و معدلات وفيات كل من الرضع و الأطفال دون سن الخامسة، و متوسط الأجل، و وتائر الالتحاق بالمدرسة، و وتائر محو الأمية بين من تزيد أعمارهم على 15 عاما و أيضا من تتراوح أعمارهم ما بين 15 و 24 عاما. و قد أشارت هذه الدراسة إلى أن تدني نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي، و تدني الإنفاق العام على كل من التعليم و الصحة للفرد الواحد، ساهم في تدني مستوى التنمية البشرية في اليمن مقارنة ببقية بلدان الإسكوا.[2]

و يتفق مع ذلك ما تم التوصل إليه في دراستنا هذه، حيث أن انخفاض معدلات نمو نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي و تدني الإنفاق على القطاع الاجتماعي، مقارنة بالإنفاق على القطاع الدفاعي/الأمني، قد أسهم في تدني مستويات التنمية البشرية في اليمن.

---

[1] عبد الرحيم، سعاد عثمان، و الخيبة، ابتهاج سعيد، (2007)، واقع المرأة و تأثيره على مؤشرات التنمية البشرية، مجلة النوع الاجتماعي و التنمية، العدد الأول، مركز المرأة للبحوث و التدريب، جامعة عدن – الجمهورية اليمنية، ص 105.

[2] **The Impact of Economic Variables on the Social Dimension of Development: Education and Health, (2005), ECONOMIC AND SOCIAL COMMISSION FOR WESTERN ASIA, New York, P iii, 24, 27, 76.**

ز- صعوبات الدراسة:

عديدة هي الصعوبات التي واجهت الباحث إبان مختلف مراحل عمله في إنجاز هذه الدراسة. و كان من أبرزها:

1. قلة ما يتصل بمجال الدراسة و موضوعها من المراجع العلمية و مصادر المعرفة المتوافرة في المكتبة المركزية لجامعة عدن و مكتبة كلية العلوم الإدارية فيها، و مكتبات الجهات الرسمية كفرعي كل من وزارة التخطيط و التعاون الدولي و الجهاز المركزي للإحصاء في محافظة عدن؛ إضافة إلى غياب العامل التكنولوجي في هذه المكتبات من حوسبة أنظمة التصنيف و التكشيف و استخدام شبكة الانترنت في إيجاد المعلومات؛
2. التناقض بين بيانات إصدارات الجهات الرسمية المختلفة في الجمهورية اليمنية، و كذلك بين البيانات الرسمية المنشورة داخليا و البيانات الرسمية التي تزود بها جهات دولية كالبنك الدولي و برنامج الأمم المتحدة الإنمائي و منظمة الأمم المتحدة للطفولة و اللجنة الاقتصادية و الاجتماعية لغربي آسيا و غيرها من الجهات؛
3. عدم توافر بيانات منتظمة و الاعتماد على بيانات التعدادات و المسوحات التي تجري على فترات متباعدة.

الفصل الأول

التنمية البشرية و السكان

المبحث الأول

التنمية البشرية: المفهوم و النشأة

في عام 1990م بدأ برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في نشر تقارير سنوية عن التنمية البشرية في العالم، تلقي الضوء على الحياة الفعلية التي يحياها الناس، تحت إشراف ثلاثة من كبار علماء الاقتصاد، هم: العالم الباكستاني الراحل محبوب الحق، و العالمان الهنديان أماراتيا صن، الحائز على جائزة نوبل في الاقتصاد لعام 1998، و أناند سودهير؛ و ذلك إبان عملهم في البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة. و تميزت هذه التقارير بمعالجتها لمختلف القضايا على الصعيد العالمي كالمشاركة الشعبية، و الأمن البشري، و النمو الاقتصادي، و النوع الاجتماعي، و الفقر، و الاستهلاك، و العولمة، و حقوق الإنسان، و الحرية الثقافية، و التعاون الدولي، و أزمة المياه، و حالة المناخ و غيرها من القضايا الحيوية. و بالإضافة إلى ذلك، فقد اشتملت هذه التقارير على مقاييس مبتكرة لقياس التنمية البشرية منها دليل التنمية البشرية (HDI) الذي عرض لأول مرة في التقرير الدولي للتنمية البشرية لعام 1990م، و دليل التنمية المرتبط بنوع الجنس (GDI) و مقياس التمكين المرتبط بنوع الجنس (GEM) اللذان عرضا لأول مرة في التقرير الدولي للتنمية البشرية لعام 1995م، و دليل الفقر البشري (HPI) الذي عرض لأول مرة في التقرير الدولي للتنمية البشرية لعام 1997م. و لقد استحوذت هذه المؤشرات على اهتمام واسع على المستوى العالمي. أما الهدف الذي توخاه برنامج الأمم المتحدة للتنمية بمجهوده هذا، فهو تخطي السلبيات التي رافقت استخدام مؤشر نصيب الفرد من إجمالي الناتج القومي كمؤشر وحيد لقياس رفاه الإنسان. و رغم أن دليل التنمية البشرية (HDI) لا يعتبر مقياسا شاملا للتنمية البشرية نتيجة خلوه من مجالات مهمة كحقوق الإنسان، و الحرية السياسية، و المأوى، و البيئة، و ظروف العمل، و الضمان الاجتماعي، و أمن الأفراد على أنفسهم و ممتلكاتهم، و وضع الدولة من حيث الاستقرار السياسي و الاجتماعي و الحروب و الاضطرابات، إلا انه يصنف ضمن أهم الأدلة المركبة المستخدمة عالميا للتدليل على تقدم الدول أو تخلفها. و دليل التنمية البشرية هو مقياس لمعدل الانجازات في بلد ما، في ثلاثة أبعاد أساسية هي: الصحة و التعليم و الدخل. و تتراوح قيمته ما بين الصفر و الواحد. و تقسم دول العالم إلى ثلاث فئات: الدول ذات التنمية البشرية المرتفعة، حيث تكون قيمة دليل التنمية البشرية 0.8 أو أكثر؛ و الدول ذات المعدل المتوسط في التنمية البشرية، حيث تتفاوت قيمة دليل التنمية البشرية فيها ما بين 0.5 و 0.79؛ و الدول ذات المعدل المنخفض في التنمية البشرية، حيث تكون قيمة دليل التنمية البشرية فيها اقل من 0.5.